



القرار رقم / ٤٨٨٣ /

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك

بناءً على المرسوم التشريعي رقم / ٤٦ / تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٣

وعلى المرسوم رقم / ٢٠٨ / تاريخ ٢٠٢١/٨/١٠

وعلى قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٩ / لعام ٢٠١١ المادة / ٢٢٦ / منه

وعلى التعليمات التنفيذية للشركات الخارجية المحدودة المسؤولة

(أوف شور) رقم / ٢١٩١ / تاريخ ٢٠١٧/١٠/٨

يقرر ما يلي:

المادة ١: يحدد الحد الأدنى لرأس مال شركات الأشخاص وشركات الأموال وفق ما يلي:

- شركات الأشخاص (التضامنية والتوصية) بمبلغ / ١٥,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط خمسة عشر ملايين ليرة سورية.
- الشركات المحدودة المسؤولة بمبلغ / ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية.
- الشركات ذات الشخص الواحد المحدودة المسؤولة بمبلغ / ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط خمسون مليون ليرة سورية.
- الشركات المساهمة المغفلة الخاصة بمبلغ / ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط مائة مليون ليرة سورية.
- الشركات المساهمة المغفلة العامة بمبلغ / ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط مليار ليرة سورية.
- الشركات المساهمة المغفلة القابضة بمبلغ / ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط مليار ليرة سورية.
- تعدل المادة / ١٠ / من التعليمات التنفيذية للشركات الخارجية المحدودة المسؤولة (أوف شور) لتصبح كما يلي : يحدد الحد الأدنى لرأس مال الشركات الخارجية المحدودة المسؤولة (أوف شور) بمبلغ / ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.س فقط مائة مليون ليرة سورية.

المادة ٢: يحدد رسم التصديق على الأنظمة الأساسية لشركات الأموال (المحدودة المسؤولة - المساهمة المغفلة) وفق

ما يلي:

- الشركة المحدودة المسؤولة بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) ل.س فقط خمسمائة ألف ليرة سورية.
- الشركة المساهمة الخاصة بمبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠) ل.س فقط مليون ليرة سورية.
- الشركة المساهمة العامة بمبلغ (١,٥٠٠,٠٠٠) ل.س فقط مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية.
- الشركة المساهمة القابضة بمبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠) ل.س فقط مليوناً ليرة سورية.
- تعدل المادة / ١١ / من التعليمات التنفيذية للشركات الخارجية المحدودة المسؤولة (أوف شور) لتصبح كما يلي: يحدد رسم التصديق على النظام الأساسي للشركة الخارجية المحدودة المسؤولة بمبلغ (١٠٠٠,٠٠٠) ل.س فقط مليون ليرة سورية.

المادة ٣: ينهى العمل بكل نص مخالف لهذا القرار.

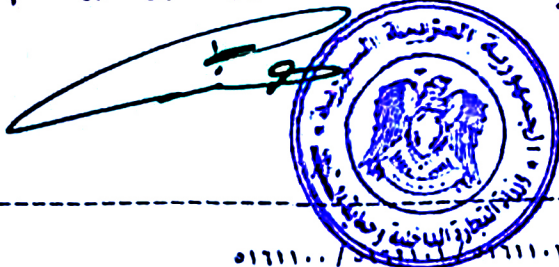
المادة ٤: يتم مراعاة الرسوم والمدفوعات المالية الأخرى الصادرة بموجب قوانين أو مراسيم لدى استيفاء الرسوم المذكورة أعلاه أصولاً.

المادة ٥: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في: / ١٤٤٤ هـ الموافق لـ / ١٠ / ٢٠٢٢ م

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك

الدكتور عمرو نذير سالم



Handwritten signatures of officials